



# حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#زيارات ميدانية

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقوم بزيارة تفقدية لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو

جاء ذلك على هامش الزيارة التي قام بها فريق المؤسسة لمركز الإصلاح والتأهيل في منطقة جو، حيث أوضحت خوري بأن الزيارات التي تقوم بها المؤسسة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز الاحتجاز ليست جديدة، ولكن تأتي الزيارة هذه المرة للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان والرعاية الطبية التي تقدم للنزلاء في ظل الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها إدارة المركز ضمن الجهود الوطنية والتدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19) في مملكة البحرين.



أكدت الأنسة ماريّا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن كرامة الإنسان واحترام كافة حقوقه في مملكة البحرين، مكفولة في كل الظروف وهذا الأمر نابع من إيمان القيادة الحكيمة بأهمية حقوق الإنسان، وانعكاساً لالتزامها بكافة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبتت سمعة المملكة بارزة في هذا المجال، وهو ذات الأمر الذي تؤكد الصلاحيات الواسعة التي أعطت للمؤسسة، من ضمنها الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، وذلك لممارسة عملها بلا حدود أو قيود، مشددة على أن البحرين بلد القانون والمؤسسات، الأمر الذي يتطلب عدم الالتفات إلى أي دعوات مشبوهة تحاول النيل من مكتسباتنا الوطنية.







## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تتواصل مع العمالة الوافدة في مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي

استمرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في زياراتها الميدانية إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، ومقابلة الطواقم الطبية والتواصل مع بعض الخاضعين للعزل أو الحجر، لأجل الوقوف على التزام المراكز بالإجراءات الاحترازية المتبعة للتعامل مع فيروس كورونا، ومدى توافر حقوق الإنسان الواجب مراعاتها في مثل هذه الظروف.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights

وتواصلت المؤسسة مع بعض من أفراد العمالة الوافدة واطلعت على ظروفهم المعيشية، سواء أكان في مركز العزل والعلاج أو مركز الحجر الصحي الاحترازي، وتم التأكد من ضمان السلامة والنظافة والرعاية الصحية المقدمة لهم حسب المعايير المتبعة، فضلا عن توفير الماء والغذاء المناسب لهم، حيث روعي التنوع في الطعام المقدم، الذي يشمل الوجبات الأساسية والخفيفة ومياه الشرب على مدار الساعة.

وأشادت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال متابعتها المباشرة للتدابير التي اتخذتها مملكة البحرين في سبيل توفير البيئة الملائمة للعمالة الوافدة خلال هذا الظرف الاستثنائي، وبالتعامل الإنساني مع جميع المقيمين الذي يُعد جزءاً من ثقافة وأخلاق المجتمع البحريني المبنية على التسامح والتعاون والرحمة بصفة عامة، ومبني على المبادئ والقوانين ذات الصلة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد، أشارت الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الى أن قرار استخدام الموجة الإذاعية (FM 104.2) في بث رسائل التثقيف الصحية له أهمية حقوقية بالغة، داعية الجميع إلى ضرورة الالتزام بالتوجيهات الصادرة من الجهات المعنية، مؤكدة على أن المؤسسة ستكون على تواصل مع الإذاعة لدعم نشاطها في تقديم الإرشادات الصحية والحقوقية في إطار الجهود الوطنية المبذولة عبر الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا، مشيرة في ذات الوقت الى أن المؤسسة تقف في صدارة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإقليمية والعالمية الداعمة للملف الحقوقي في التصدي لفيروس كورونا.

## لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تبدأ زياراتها الميدانية الى مراكز العزل والحجر الصحي

اتخذت مملكة البحرين إجراءات احترازية وتدابير وقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وراعت من خلال هذه الإجراءات حقوق الإنسان المتعارف عليها كالحق في الصحة الذي يُعد حقاً أساسياً للإنسان، والحق في الخصوصية، فضلا عن اعتماد الشفافية والوضوح في نقل المعلومات، مواصلة المملكة بذلك تعزيز مكانتها في احترام حقوق الانسان على المستوى الإقليمي والدولي.



وتفعيلاً لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الرقابي في قانون إنشائها، وضمن خطتها المتابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في إجراءات الفحص والعزل والحجر الصحي في مثل هذه الظروف الاستثنائية، بدأت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة زيارات ميدانية إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الصحي الاحترازي، ومقابلة الطواقم الطبية والتواصل مع بعض المعزولين والمحتجزين للاطلاع عملياً على مدى توافر حقوق الإنسان الواجب مراعاتها في مثل هذه الظروف وإجراءات ضمان السلامة والتغذية والنظافة والاطلاع على الرعاية الصحية المقدمة لهم، والخدمات المساندة بما يتناسب مع الإجراءات الوقائية المتعارف عليها من قبل منظمة الصحة العالمية.

وستستمر اللجنة بإجراء الزيارات الميدانية إلى مواقع مختلفة والالتقاء بالمعنيين للتأكد من تطبيق المعايير المناسبة في هذا الشأن، وتقديم المشورة الصحية والنفسية للمعزولين والمحتجزين عليهم صحياً على نحو يتناسب مع حقوق الإنسان.

من جانبه، أكد السيد خالد الشاعر نائب الرئيس، بأن الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتبعها إدارة المركز مثالية للغاية، وترتقي إلى المعايير الدولية المتعارف عليها حيث يتم عمل الفحوصات الطبية المناسبة للنزلاء في الداخل والنزلاء قبل الإفراج عنهم، وتم تعويض النزلاء بالاتصالات المرئية بدلا من الزيارات الاعتيادية بعد تعليقها وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية حفاظاً على صحة الجميع، داعياً الشاعر إلى استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسة في تلقى الشكاوى والمساعدات من خلال الاتصال بالخط الساخن.



من جهته، نوه الدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، بالتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها على مستوى النزلاء أو مستوى كادر المركز، حيث تم الاطلاع عليها عن قرب والتفاعل مع النزلاء والكادر على حد سواء، وأنها ترقى إلى مستوى عالي ومهني جداً يتناسب ومكانة مملكة البحرين الدولية وإنجازاتها الحقوقية.



وقالت رئيسة المؤسسة: "بعد اطلاع أعضاء المؤسسة عن كثب وعلى أرض الواقع على الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتبعها إدارة المركز في التعامل مع النزلاء ورجال الأمن، أود التأكيد بأنه يتم التعامل وفق المعايير الدولية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية من أجل منع انتشار فيروس كورونا بين النزلاء، وأن هناك طاقم طبي يقوم بتقديم الرعاية الطبية والخدمات اللازمة، مؤكدة في ذات الوقت عدم وجود أي حالة قائمة بين النزلاء، وأن كل ما يشاع في هذا الصدد ليس له أساس من الصحة.



وثلّمت خوري ما تقوم به إدارة المركز من إجراءات لتطبيق جميع المعايير المتبعة لاحتواء ومنع انتشار الفيروس بين النزلاء، بما لا يؤدي إلى المساس بحقوقهم، وبما يحفظ صحة وسلامة الجميع، داعية الجميع في الوقت ذاته إلى عدم بث الإشاعات والأخبار المغلوطة، وخصوصاً في هذا الظرف الصحي الحقيق الذي تمر فيه البلاد والذي يتطلب الانتماء الوطني الصادق.





## لجنة الشكاوى والرصد تعقد اجتماعها الثالث عشر عن بعد

مع العمالة الوافدة للاطلاع على ظروفهم المعيشية، ولضمان توافر اشتراطات السلامة والنظافة والرعاية الصحية المقدمة لهم حسب المعايير المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن توافر الماء والغذاء المناسب لهم على مدار الساعة، حيث أكدت اللجنة على أهمية استمرار تلك الزيارات للتأكد من تمتع الجميع بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والصكوك الإقليمية والدولية ذات العلاقة في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها المملكة.

ومن ثم ناقشت اللجنة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وتدارست ما اتخذ فيها من إجراءات، واستعرضت اللجنة عدداً من الشكاوى،



والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من مارس وحتى أبريل 2020، والتي بلغت عدد (3) شكاوى تنوعت مضامينها بين الحق في الصحة والحق في السلامة الجسدية والمعنوية والحق في العمل، كما وقدمت عدد (30) مساعدة قانونية، وصدت عدد (14) حالة عبر وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تلقيها (77) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة.

وأضافت اللجنة أنه من منطلق حرص المؤسسة الوطنية على المشاركة الفعالة في تطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، والمساهمة في إعادة إدماج من تنطبق عليهم أحكام هذا القانون في المجتمع، فقد خصصت عدداً من الوظائف التي تتماشى مع الهدف الذي شرع من أجله القانون، جاء ذلك أثر مناقشة اللجنة لكشفها الدوري المتضمن للحالات ذات العلاقة بتطبيق أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة.

وأكدت اللجنة استمرار المؤسسة في تقديم خدماتها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر موقعها الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، وذلك نظراً للظروف الحالية والإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا، والتزاماً بتوجيهات وإرشادات الجهات الرسمية للحد من انتشار الفيروس، وحرصاً على صحة وسلامة الجميع.

برئاسة الأنسة ماري خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيدة روضة العرادي والسيد عمار أحمد البناي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الشهري المعتاد عن بعد، حيث رحبت رئيسة اللجنة بعضوية السيد عمار البناي في اللجنة معتبرة أن عمله في هذه اللجنة سيساهم في زيادة التواصل مع كافة أطراف المجتمع.

ورفعت اللجنة التهنئة إلى جميع المواطنين والمقيمين بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، متمنية أن يعود الله على الجميع بموفور الصحة والسلامة، وأن يجمع بين شعب البحرين في محبة وإخوة إنسانية، مؤكدة على ضرورة التزام المواطنين والمقيمين بالإرشادات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة لتجاوز جائحة كورونا.

كما ثمنت اللجنة الجهود الوطنية المخلصة لإجلاء المواطنين في الخارج، لا سيما بعد صدور قرار تعجيل تلك الإجراءات حرصاً على ضمان عودتهم إلى الوطن في أسرع وقت تفادياً لأية مخاطر عليهم بسبب تفشي فيروس كورونا، مشيدة بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالاستعانة بالناقلة الوطنية لمملكة البحرين (طيران الخليج) في عملية الإجلاء.

وأحاطت رئيسة اللجنة الأعضاء علماً بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل في وزارة الداخلية عبر تفعيل خدمة تقديم المشورة الطبية عن بعد لنزلاء المراكز ووصف العلاج المناسب لهم، سعياً للحفاظ على صحة وسلامة النزلاء والافراد، الأمر الذي يعكس الاهتمام بتقديم الرعاية الصحية والعلاج المناسب للنزلاء في كل الظروف بصفة خاصة، مؤكدة اللجنة أن مثل تلك الإجراءات الاحترازية تساهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لنزلاء تلك المراكز، لا سيما الخدمات الطبية منها، التي تعزز بذلك حقوق الإنسان بصفة عامة.

وتطرفت اللجنة خلال اجتماعها إلى جهود المؤسسة خلال الفترة الماضية عبر الزيارات التي قامت بها إلى مراكز العزل والعلاج والحجر الاحترازي الصحي، ومقابلة الطواقم الطبية، والتواصل مع الحالات في هذه المراكز للتأكد من مدى توافر أساسيات حقوق الإنسان الواجب مراعاتها، بالإضافة إلى التواصل

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تدشن نظاماً لإدارة المكالمات وتلقي الشكاوى عن بعد

متطور لحصر وفرز الشكاوى الواردة حسب نوع الحقوق المتعلقة بها، معربة عن شكرها وتقديرها لجميع العاملين في المؤسسة من أي موقع كان، من أجل استمرار الخدمات الإدارية والإنسانية في هذه الظروف الاستثنائية، سواء كانوا يعملون داخل المؤسسة وفي الميدان.

وأكدت خوري على ان رضا المتعاملين عن جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة فيما يتعلق بآلية استلام الشكاوى

و طلبات المساعدة احدى الاهداف الاساسية، داعية متلقي الخدمة الى عدم التردد في تقديم الشكاوى والاستفسارات الى المؤسسة من خلال الاتصال على خدمة الخط



الساخن المجاني (80001144).

الجدير بالذكر أن الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية قد حصلت على شهادة الايزو في نسختها المحدثه (ISO9001:2015) في نظام إدارة الجودة الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (أيزو) كأول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الايزو على المستوى الإقليمي، وذلك ضمن خطتها للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من قبل فريق خدمة العملاء، وتم تجديد شهادة الأيزو للمؤسسة للعام الثاني على التوالي بنجاح، وذلك للالتزامها بكافة متطلبات نظام إدارة الجودة.

انطلاقاً من حرصها للوصول إلى أقصى مستويات الحماية والتعزيز في الشأن الحقوقي، وضمن تطوير وتحديث آليات تواصلها، وتقديم خدماتها بشكل متكامل وإيجاد الحلول للتواصل مع المواطنين والمقيمين في ظل التحديات الراهنة، دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نظاماً متكاملًا لإدارة المكالمات التليفونية (CMS) خاصاً بتلقي الشكاوى والاستفسارات عن بعد، وذلك ضمن الجهود الوطنية الاحترازية، والتدابير الوقائية المتخذة لاحتواء

ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وضمن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة في وقت سابق لتطبيق العمل عن بعد بنسبة 80%.

وفي هذا الصدد، نوهت الأنسة ماري خوري

رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الى أن من شأن هذه الخدمة تعزيز التوجهات السائدة للحد من انتشار فيروس كورونا من خلال التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد دون أن تتأثر جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسة، حيث يقوم فريق من ذوي الخبرة والمعرفة - تم تدريبه على آليات ومهارات استقبال الشاكين والتعامل مع شكاويهم - بتلقي الاتصالات المتعلقة بالشكاوى والمساعدة القانونية بصورة مهنية وسريعة، بالإضافة الى متابعة ورصد أوضاع حقوق الانسان من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتسجيلها وفهرستها، ومتابعة مبادرات المؤسسة والتي تعلن عنها بين فترة وأخرى والمعنية برصد الجمهور لأوضاع حقوق الانسان من خلال نظام الكترول



## لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الثالث عشر عن بعد

واستكملت اللجنة مناقشاتها بشأن بحث إمكانية قيامها بمواصلة الزيارات الميدانية إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء والرعاية الصحية والاجتماعية. في ظل الظروف الراهنة وفي ظل ما تتخذه تلك المراكز من تدابير وقائية وإجراءات احترازية حفاظاً على صحة وسلامة الجميع والحد من انتشار فيروس كورونا. حيث انتهت اللجنة بالتأكيد على مواصلة قيامها بدورها الرقابي لرصد أوضاع حقوق الإنسان في تلك المراكز بهدف الوقوف على مدى تمتع جميع نزلاء تلك المراكز

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها الافتراضي الثالث عشر عن بعد، برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتوجيه شكرها وتقديرها إلى الفريق الوطني للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد 19) على الجهود الكبيرة المبذولة المتمثلة بالإجراءات الاحترازية والخدمات الطبية واللوجستية المختلفة

بحقوهم الأساسية على أكمل وجه دون أي تمييز في ظل هذه الظروف. وانتهت اللجنة



المقدمة للجميع في سبيل مكافحة هذه الجائحة. كما تقدمت اللجنة بجزيل الشكر

بمناقشة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمقترح اللجنة حول موضوع إنشاء مكتبة مركزية دائمة بمركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو، إذ انتهت اللجنة إلى ضرورة إعداد دراسة حول المقترح تتضمن الآلية التشغيلية وغيرها من الأمور اللوجستية المتعلقة بموضوع إنشاء المكتبة.

وفي نهاية الاجتماع شكر سعادة رئيس اللجنة الأعضاء على جهودهم الكبيرة المبذولة في سبيل حماية حقوق الإنسان بصفة عامة وعلى الأخص في ظل الظروف الاستثنائية الحالية.

إلى سعادة السيدة فائزة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة ومسؤولو مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي ولجميع العاملين في القطاع الصحي، وذلك لما يولونه من اهتمام وما يقومون به من جهود متميزة في ظل الظروف الراهنة في مواجهة فيروس كورونا، فضلاً عما أبداه مسؤولو الطواقم الطبية من تعاون في تسهيل وتنسيق مهمة الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة إلى مراكز العزل والعلاج ومراكز الحجر الصحي الاحترازي، بالإضافة إلى التعاون المهني والإنساني من قبل الجميع وعلى الأخص المتطوعين الذي يعكس التمييز الذي يتعامل به الجميع في هذه الظروف الاستثنائية.

## لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الافتراضي الثالث عشر عن بعد

وذلك عبر ما اتخذته من إجراءات وخطوات احترازية ووقائية في سبيل نشر الوعي وتثقيف المجتمع بهذا المرض، واتخاذ كل ما من شأنه الحد من انتشاره حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، مثنين في ذات الوقت اهتمام الدولة بالحقوق في الصحة.

كما واستكملت اللجنة وضع مقترحاتها وتصوراتها للفعاليات التي تعتمده المؤسسة الوطنية للتنسيق لعقدها خلال العام الجاري، والتي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أنواعها المدنية

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الافتراضي عن بعد، برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتهنئة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين مبادرة صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء يوم الخامس من



أبريل يوماً عالمياً للضمير بهدف تحفيز المجتمع الدولي على حل المنازعات بالطرق السلمية إيماناً من سموه بأن الطريق الوحيد لسلام العالمي يكون عبر

والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تكريس قيمها في المجتمع بصورة تتواءم مع ما جاء في استراتيجية وخطة عمل المؤسسة للأعوام 2019 - 2021.

واختتمت اللجنة اجتماعها عبر مناقشتها لمجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، وتدارست اللجنة ملاحظاتها المتعلقة بتقريرها حول عمالة الأطفال والمعد في ضوء تقرير وزارة العمل الأمريكية حول عمالة الأطفال في مملكة البحرين.

منع نشوب النزاعات وطرق معالجة أسبابها الجذرية والحوار والتفاوض لنضمن للأجيال القادمة ممارسة جميع الحقوق وسبل المشاركة التامة في عملية التنمية لمجتمعاتها وهي مبادرة إنسانية شجاعة اطلقت سعياً منه لإحياء والتأكيد على قيمة الضمير الذي يشكل وازعا بين الخير والشر، وحداً فارقاً بين الخطأ والصواب، ودحض العنف والكراهية في العالم.

وكررت اللجنة تميمها للجهود التي تبذلها مملكة البحرين وما توليه من اهتمام كبير بالحقوق في الصحة.

